

استقرار سامسونغ في سوق التكنولوجيا يواجه مستقبلا غامضا

اعتبر محللون أن عملاق التكنولوجيا الكوري الجنوبي سامسونغ يسير في طريق غامض يهدد استقرار أعماله مستقبلا حتى بعد أن تجنب الوريث الفعلي للمجموعة لي جيه - يونغ الاعتقال، لاسيما وأن أزمة الوباء لا تزال تلقي بظلال قاتمة على سوق الهواتف الذكية، التي كبحت مبيعات كبار اللاعبين في هذا المضمار.

سيول - تنفست مجموعة سامسونغ الكورية الجنوبية الصعداء مؤقتا مع تجنب قائدها الفعلي لي جيه - يونغ الاعتقال المرتبط باستجوابه بشأن عملية اندماج مثيرة للشكوك بين شركتين تابعتين للمجموعة قبل عدة سنوات. ومع ذلك يرى محللون أن المجموعة ما زالت تنتظر تحديا يتعلق بمواجهة لي معركة قانونية مطولة، بالإضافة إلى واقع يتسم بعدم الوضوح مع نفسي وباء كورونا.

ورفضت محكمة سيول الثلاثة الماضي، إصدار مذكرة اعتقال في حق نائب رئيس سامسونغ للإلكترونيات، الذي طالبت به النيابة العامة على إثر اتهامه المزعم بالتورط في عملية اندماج غير مشروعة لشركتين من شركات المجموعة وهما سامسونغ سي أند تي وجينيل للصناعات في 2015، بالإضافة إلى عملية احتيال محاسبي بشأن شركة صيدلة تابعة للمجموعة.

وتشبه النيابة في أن لي وافين من كبار مديري المجموعة تورطوا في مخطط لتقليل قيمة شركة سي أند تي قبيل اندماجها مع جينيل للصناعات لتسهيل خلافة لي لوالده المريض لي كون - هي.

وتنفي سامسونغ هذه المزاعم بشدة قائلة إن لي لم يتورط في أي من القرارات المتعلقة بالاندماج الشركتين، وإنه لم يحدث أي تلاعب في أسعار الأسهم أو تداول غير عادل.

ورغم أن عملاق صناعة الإلكترونيات تجنب السيناريو الأسوأ، إلا أن المجموعة ما زالت في حالة تاهب قصوى حيث أن المعركة القضائية المتعلقة بالتهمة الموجهة لوريثها لم تنته بعد. كما أنه من المحتمل أن تطلب النيابة العامة إيقاف لي بعد أن تجمع المزيد من الأدلة أو قد تتمكن النيابة من توجيه التهم له دون اعتقال ومحاولة إدانته من خلال المحاكمات.

ويرى خبراء القطاع أنه رغم أن لي تجنب الاعتقال، إلا أنه قد يتم تعليق قرارات العمل الاستراتيجية الخاصة بالمجموعة التي يتعين عليها التركيز حاليا على حماية وريثها من سلسلة من المحاكمات.

وما زال لي يواجه قضية رشوة تسببت في سجنه قبل عامين وقد تعرض للسجن لما يقارب العام في 2017 لتورطه في رشوة أحد المقررين من الرئيسة السابقة بارك كون - هي مقابل الحصول على دعمها لعملية اندماج عام 2015.

وأطلق سراحه في فبراير من 2018 عندما أوقفت محكمة الاستئناف عقوبته، بيد أن المحكمة العليا أمرت بإعادة المحاكمة مرة أخرى العام الماضي. ونسبت وكالة يونهيب الكورية الجنوبية لتتسوي جون - سون الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة سونغ كيون كوان قوله إنه "في حال غياب القائد لي عن الاستجواب أو المحاكمة، سيكون من الصعب إدارة المجموعة على النحو الطبيعي".

ويأتي قلق سامسونغ المتنامي من احتمالية غياب وريثها القائم عن إدارتها، وسط جهودها لتخطي حالة

خطة مغربية لإعادة الروح لشرايين قطاع النقل السياحي

تزايد المطالب بشأن إعفاء الشركات ضريبيا وماليا حتى نهاية 2020



أسلوب مثالي لجذب السياح

توفر نحو 3881 فرصة عمل منهم أجزاء مؤقتين، وقد احتلت المرتبة الأولى في الإجماع بنسبة 37 في المئة. وبحسب مهنيين، تنطلق تنمية القطاع من الاعتماد أساسا خلال المهرجانات والمناسبات المحلية على الموارد والخدمات اللوجستية المتوفرة محليا من سيارات النقل السياحي وذلك لإرجاع الثقة في السياحة الداخلية.

وتعد مراكش الوجهة السياحية الأولى بالبلاد، حيث تملك ثلثي أسطول النقل السياحي، مما يستوجب الترويج لها بما يناسب هذا المستوى، بالشراكة مع وزارة السياحة. ويرى العاملون في النقل السياحي أن توقفهم عن العمل منذ مارس الماضي أثر على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وما نتج عنه عدة مشاكل مع عدة جهات محلية، ومنها بالأساس قطاع البنوك التي طالبت بالفوائد عن الديون رغم مخرجات لجنة اليقظة.

وأشارت الفيدرالية الوطنية للنقل السياحي في تقرير حديث إلى أنه من الضروري التخفيف من تداعيات الوباء على القطاع مع التركيز على السياحة الداخلية كبديل من أجل التخفيف من هول الجائحة.

وحثت الفيدرالية التابعة للاتحاد العام للشركات والمهين على سن إعفاء ضريبي لمدة 3 سنوات لتمكين الشركات والمهنيين من استرجاع تواريخهم. وهناك مطالب بتخصيص دعم مالي للقطاع للحفاظ على توازنه، وكذلك مساعدة مهنييه بمنحهم قروضا بفائدة

غاية ديسمبر المقبل، وأيضا تأجيل سداد القروض لمدة سنة دون فوائد لصالح الشركات السياحية. ويعاني مهنيو قطاع من متاعب بسبب ضغوط شركات التمويل لسداد الأقساط الشهرية الخاصة بالقروض التمويلية لعمليات شراء السيارات، التي حصلوا عليها قبل نقفي وباء كورونا بالبلاد.

ويعتبر خبراء اقتصاد أنه لترويج أسطول النقل السياحي الذي يعتمد أساسا على السياح القادمين من الخارج، يجب تشجيع السياحة المحلية لإنقاذ الموسم خصوصا بالنسبة إلى المغاربة الذين يقضون عطلهم بالخارج، إذ أن قيمة المبالغ التي أنفقوها خلال السنوات العشر الأخيرة قاربت 11 مليار دولار.

النقل السياحي

- 8 آلاف مركبة أسطول الشركات السياحية
- 150 ألف مركبة أسطول شركات تأجير السيارات

وفي محاولة للنهوض بالقطاع مرة أخرى، قام العاملون في النقل السياحي بخفض أسعار تأجير السيارات بنسبة تراوحت ما بين 50 و66 في المئة، أملا في إيجاد زبائن محتملين بعد تراجع الطلب على خدماتهم خلال الشهور الثلاثة الأخيرة.

ووفق تقرير الفيدرالية الوطنية للنقل السياحي بالمغرب، فإنه رغم أن النقل السياحي يعد قطاعا موسميا فقد أثبتت الدراسات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا الميدان

تفرض الظروف العالمية بسبب فايروس كورونا والتحديات الاقتصادية التي يواجهها النقل السياحي في المغرب اعتماد سياسة إعادة هيكلة البرامج المتعلقة بهذا المجال، والذي يعد إحدى أبرز حلقات قطاع السياحة بشكل عام، من أجل مساعدة العاملين فيه، وبالتالي الحفاظ على قدرته التنافسية.

ويطالب العاملون في مجال النقل السياحي بتشجيع السياحة الداخلية عبر عروض مغربية وتفضيلية، لإعادة الحياة لشرايين السياحة خلال المرحلة القريبة المقبلة، خاصة بالنسبة لمدينة مراكش التي تعتبر العاصمة السياحية للبلاد.

ويرى هؤلاء أنه من الضروري القطع مع النمط القديم لتنشيط السياحة والقيام باكتشاف مناطق سياحية متميزة بالمغرب، بدل الاكتفاء بالنقل من وإلى المطار أو من مراكش إلى مدن مجاورة فقط. وتشير التقديرات إلى أن عدد شركات النقل السياحي بالبلاد يبلغ نحو 1600 توفر فرص عمل لأكثر من ألف شخص ضمن أسطول يضم نحو 8 آلاف مركبة من مختلف الأصناف.

كما يعد تأجير السيارات من أهم المرحلات السياحية بالمغرب، حيث يضم 10 آلاف شركة بأسطول يفوق 150 ألف سيارة. وتظهر الأرقام أن الحكومة تجني عوائد ضريبية من المجال بنحو 120 مليون درهم (11 مليون دولار سنويا، فضلا عن أن شركات التامين تحصل على عوائد تصل إلى 400 مليون درهم (36 مليون دولار) سنويا منه.

واقترح النائب لحسن حداد إعفاء المتدخلين في السياحة من مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتأجيل سداد مستحقات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى



محمد مامونني العلوي صحافي مغربي

الرباط - تزايدت مطالب قطاع النقل السياحي في المغرب من أجل الإسراع في وضع خطة تنقذه من أزماته نتيجة تداعيات وباء كورونا في سياق إستراتيجية طارئة كانت قد بدأتها الحكومة لدعم السياحة الداخلية.

ويعد قطاع أحد المكونات الرئيسية في المنظومة السياحية، إلا أنه لا يحظى بالاهتمام اللازم إلا نادرا ولا يجد من يدافع عنه.

وتراهن كافة الأطراف المتدخلة على السياحة الداخلية لتعويض خسائرهم، التي خلفها إلغاء حجوزات الأفواج السياحية الأجنبية، عقب جائحة كورونا المستجد في معظم دول العالم، والذي تسبب في شلل القطاع بالكامل. ووحدت الفيدرالية الوطنية للنقل السياحي وفيدرالية مكثري السيارات دون سائق جهودهما لتجاوز الأزمة التي أرخت بظلالها على قطاع بسبب تداعيات الجائحة.

واتفق الطرفان على بئذ كل ما بوسعهما لتطوير مائنتهما، والعمل على إستراتيجية جديدة على المدى البعيد والقريب، من أجل انطلاقة جديدة لقطاع النقل السياحي وإعطاء دفعة جديدة للسياحة عموما.

ألمانيا تدعم مشاريع المغرب للطاقة الخضراء

وأشارت إلى أن هذا الاتفاق يعكس الإرادة الراسخة للبلدين المنخرطين على درب تنمية الطاقات المتجددة، وبين التزامهما من أجل تنمية اقتصادية مستدامة، والتي تجعل من الحفاظ على الكرة الأرضية أولوية مطلقة. واعتبرت العلوي أنه في ظل هذا الانسجام، فإن تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر واعد للغاية، قائلة "لدينا ثقة كاملة في أن الاتفاق الموقع مع ألمانيا متين وسيوفر عن إنجازات ملموسة". وسبق توقيع الاتفاقية الإعلان عن مشروعين سيتم تنفيذهما في إطار التعاون الاقتصادي بين الجانبين يتعلق أحدهما بمشروع باور تو إكس لإنتاج

المادة التي تعد مصدرا للطاقة النظيفة. ونسبت وكالة الأنباء لسفيرة المغرب لدى ألمانيا زهور العلوي تأكيدها على أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للمغرب، الذي بات يحظى بالثقة والمصداقية في مجال الطاقات المتجددة، بما فيها الشمسية والرياح وإنتاج الطاقة من المياه. وأوضحت أن الاتفاقية تركز مبدأ التعاون المشترك مع ألمانيا، كما تقيم الدليل على أن المغرب أول بلد توقع معه ألمانيا مثل هذا الاتفاق مباشرة بعد تقديم الإستراتيجية الألمانية حول الهيدروجين.

برلين - تلقت الحكومة المغربية دعما جديدا في سياق خططها الطموحة المتعلقة بمشاريع الطاقة المستدامة، التي يشرف عليها العاهل المغربي الملك محمد السادس بنفسه لتحقيق أمن الطاقة من المصادر النظيفة. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن المغرب وقع على اتفاقية مع الحكومة الألمانية تهدف إلى تطوير قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر. ويهدف الاتفاق، الذي وقعته وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، إلى وضع مشاريع للأبحاث والاستثمارات في استعمال هذه



أفاق التعافي ضبابية